

دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في البنوك الإسلامية

The role of fintech in promoting financial inclusion in Islamic banks

صالحى فتيحة¹ ، بلونيس سعاد²¹ جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)، salhifatiha97@gmail.com² جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)، belounisouad@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2025-02-06 تاريخ القبول: 2025-03-03 تاريخ النشر: 2025-05-30

Abstract	ملخص
FinTech is an innovative and influential tool in improving access to financial services for individuals and companies alike. It contributes significantly to the promotion of financial inclusion. This study was aimed at finding out how modern financial technologies can contribute to financial inclusion in Islamic banks. In order to achieve the aforementioned objective, a descriptive approach suited to the subject's nature was drawn upon by presenting various concepts of financial technology and financial inclusion. The study found a range of findings, including that fintechFinTech is a powerful and effective tool in promoting financial inclusion, especially in developing countries, where it contributes to providing innovative financial solutions that enable individuals to easily access financial services. The study concluded a series of recommendations, most notably that digital finance platforms	تعتبر التكنولوجيا المالية (FinTech) أداة مبتكرة ومؤثرة في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد والشركات على حد سواء. وهي تسهم بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي، وقد هدفت هذه الدراسة لمعرفة كيف يمكن للتكنولوجيات المالية الحديثة أن تسهم في تحقيق الشمول المالي في البنوك الإسلامية، ولتحقيق الهدف السابق الذكر تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يلائم طبيعة الموضوع من خلال عرض مختلف المفاهيم الخاصة بالتكنولوجيا المالية والشمول المالي، حيث توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج من بينها أن التكنولوجيا المالية (FinTech) أداة قوية وفعالة في تعزيز الشمول المالي وخاصة في البلدان النامية، حيث تساهم في توفير حلول مالية مبتكرة تمكن الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية بسهولة.، وقد خلصت الدراسة لمجموعة من التوصيات أبرزها أنه يجب تشجيع منصات التمويل الرقمي على تخصيص خدماتها

*صالحى فتيحة

should be encouraged to allocate their services to marginalized groups such as women, youth and small entrepreneurs, while offering flexible solutions tailored to their needs.	للفئات المهمشة مثل النساء والشباب وأصحاب المشاريع الصغيرة، مع تقديم حلول مرنة تناسب مع احتياجاتهم.
Keywords: Fintech, Financial Inclusion, Islamic Banking, Financial Services.	الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، الشمول المالي، البنوك الإسلامية، الخدمات المالية.
JEL Classification Codes: G21, O10, O30	تصنيفات JEL: O30، O10، G21

1. مقدمة

في العقدین الأخيرین شهد العالم تحولاً رقمياً كبيراً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبحت التكنولوجيا المالي (FinTech) ثورة في الاقتصاد العالمي و تقدم هذه التكنولوجيا خدمات متطورة مثل الذكاء الصناعي وتحليل البيانات والعملات المشفرة والبلوك تشين، مما ساعد المؤسسات المالية على توسيع نطاق خدماتها للفئات غير المشمولة مالياً، وفيما يتعلق بالبنوك الإسلامية فإنها شهدت تسارعا في نموها في الآونة الأخيرة ، و قد كان حجم الطلب على مختلف المنتجات المالية الإسلامية عاملا محمدا هاما في توسع وتطوير الخدمات المالية الإسلامية من أجل ذلك تسعى السلطات النقدية من خلال مختلف الاستراتيجيات الوطنية إلى استغلال ميزة الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي أي تمكين مختلف فئات الأفراد من الحصول على الخدمات والمنتجات المالية بسرعة وبأقل التكاليف.

فبعد الأزمة المالية عام 2008 تحولت المؤسسات المالية للتعاون مع شركات التكنولوجيا المالية التي توسعت بسرعة، خاصة خلال جائحة كوفيد-19، مما أتاح لها التنافس مع البنوك وتحقيق الشمول المالي باستخدام التكنولوجيا لتلبية احتياجات العملاء.

1.1 إشكالية الدراسة: أصبحت التكنولوجيا المالية (FinTech) أداة مؤثرة في تعزيز النمو الاقتصادي والشمول المالي في البنوك الإسلامية، حيث تهدف إلى توفير خدمات مالية لجميع فئات المجتمع بشكل عادل، بما في ذلك الفئات المحرومة. تتيح هذه التكنولوجيا فرصًا كبيرة لتوسيع نطاق الخدمات المالية مثل المدفوعات الرقمية، القروض الصغيرة، التأمين، والاستثمار عبر منصات إلكترونية تسهل الوصول إليها بتكلفة منخفضة. وعليه يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي: **كيف يمكن للتكنولوجيات المالية الحديثة أن تسهم في تحقيق الشمول المالي في البنوك الإسلامية؟**

2.1 أسئلة فرعية: للإجابة على التساؤل الرئيسي تم وضع الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتكنولوجيا المالية؟ وماهي أبرز أسباب اللجوء إليها؟
- كيف تسهم التكنولوجيا المالية في توسيع استخدام الخدمات المالية لتحقيق الشمول المالي في البنوك الإسلامية؟
- ماهي آليات التكنولوجيا المالية التي يمكن أن تجذب العملاء وترضيهم؟

3.1 فرضيات الدراسة: وللإجابة على الإشكالات الرئيسية والتساؤلات الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** التكنولوجيا المالية تمثل أداة فعالة في تعزيز الشمول المالي خاصة في البلدان النامية التي تواجه تحديات في الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية.
- **الفرضية الثانية:** تسهم التكنولوجيا المالية في توسيع استخدام الخدمات المالية وتحقيق الشمول المالي في البنوك الإسلامية من خلال توفير حلول مبتكرة ومرنة تتيح الوصول إلى الخدمات المالية بأسعار منخفضة وبمستوى عالٍ من الكفاءة.
- **الفرضية الثالثة:** تسهم آليات التكنولوجيا المالية مثل التطبيقات المالية الذكية، وخدمات العملاء المدعومة بالذكاء الاصطناعي في جذب العملاء وإرضائهم من خلال توفير تجارب مالية مبتكرة،

وآمنة تتسم بالسهولة والراحة، مما يعزز ثقة المستخدمين ويسهم في زيادة الإقبال على استخدام هذه الخدمات.

4.1 أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- تقديم تأصيل نظري لمفهوم التكنولوجيا المالية وكل ما يتعلق بها؛
- إيضاح ماهية الشمول المالي ومؤشرات قياسه ومتطلبات تعزيزه؛
- التعرف على دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي في البنوك الإسلامية.
- تحليل واقع الشمول المالي في المصارف الإسلامية العربية
- العلاقة بين استخدام التكنولوجيا المالية وتحقيق الشمول المالي على مستوى المصارف الإسلامية في الدول العربية

5.1 المنهج المستخدم: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتغطية جميع جوانب الدراسة وذلك من خلال وصف المتغيرات الخاصة بالدراسة، أي التكنولوجيا المالية والشمول المالي، وتحليل العلاقة بين هذه المتغيرات باستخدام البيانات المتوفرة.

2.مدخل عام للتكنولوجيا المالية

إن التكنولوجيا المالية (FinTech) مجال يتداخل فيه الابتكار التكنولوجي مع القطاع المالي لتقديم حلول وخدمات جديدة. في العقد الأخير، وقد شهد هذا القطاع تطوراً هائلاً، حيث ساهمت التقنية في تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية. تمثل التكنولوجيا المالية مجموعة من الأدوات والتقنيات التي تسعى لتغيير الطريقة التي يتم بها توفير وإدارة المعاملات المالية، سواء كان ذلك من خلال المدفوعات الرقمية، أو القروض عبر الإنترنت، أو منصات الاستثمار الرقمية، أو حتى العملات الرقمية، ومن خلال هذا المحور سوف يتم تسليط الضوء على بعض النقاط الأساسية حول التكنولوجيا المالية.

1.2 تعريف التكنولوجيا المالية

يتكون مصطلح التكنولوجيا المالية من مصطلحين الأول هو التكنولوجيا (Technology) والثاني هو التمويل (finance)، وقد وردت العديد من التعاريف لهذا المصطلح في مجال الصناعة المصرفية الحديثة، ومن أهم هذه التعاريف:

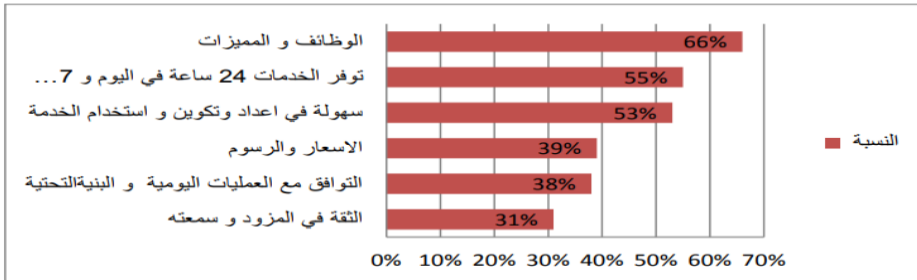
- يطلق عليها بالمصطلح الأجنبي (fintech) وهي التكنولوجيا ونماذج الأعمال المبتكرة التي تستخدم في تقديم الخدمات المالية، بما في ذلك الابتكارات في مجال تجارة التجزئة والخدمات المصرفية والاستثمار وحتى العملات المشفرة. ومن انتشار استخدام شبكة الإنترنت عرب الهاتف النقال، توسع استخدام هذه التكنولوجيا في نطاق التمويل الشخصي والجماعي والتجاري. (بوزانة و حمدوش، 2021، صفحة 32)
- كما تعرف التكنولوجيا المالية على أنها عبارة عن مجال يسمح بتحسين الخدمات المالية، وذلك إما عن طريق اقتراح حلول تقنية أو تحسين نماذج أعمال تقليدية إلى نماذج جديدة، أو حتى ابتكار أعمال تجارية جديدة". (حجربوة و حميدات، 2022، صفحة 229)
- وعرف مجلس الاستقرار التكنولوجيا المالية أو التقنية المالية ال: "فينتك Fintech" بأنها: "ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل، أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، لها أثر مادي ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية". وعليه فالتكنولوجيا المالية عبارة عن المنتجات والخدمات التي تعتمد على التقنية الحديثة، وتستخدم لتحسين نوعية الخدمات والعمليات المالية التقليدية أو لها تأثير على المؤسسات في القطاع المالي، تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة، وهي شركات صغيرة وحديثة تعد بتحسين الخدمات المصرفية للأفراد والشركات بالتعاون أو بالمنافسة مع مقدمي الخدمات المالية القائمين. (محيوت، 2023، الصفحات 151-152)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التكنولوجيا المالية بأنها "عبارة عن كل تكنولوجيا جديدة تسعى إلى تحسين وتقديم واستخدام الخدمات المالية من أجل مساعدة الشركات وأصحاب الأعمال والمستهلكين على إدارة عملياتهم المالية وحياتهم بشكل أفضل، من خلال استخدام البرامج والخوارزميات المتخصصة التي يتم استخدامها على أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية بشكل متزايد"

2.2 أسباب اللجوء إلى التكنولوجيا المالية:

تساهم التكنولوجيا المالية في تحسين طرق التمويل، فهي تلعب دور منافس للبنوك التقليدية من أجل تطوير الخدمات المالية وتقديمها لعملائها، ويعد هذا من الأسباب الرئيسية للجوء إليها وبالإضافة إلى هذا السبب هناك أسباب أخرى يمكن أن نلخصها في الشكل التالي:

الشكل 1: الأسباب الرئيسية للجوء إلى التكنولوجيا المالية



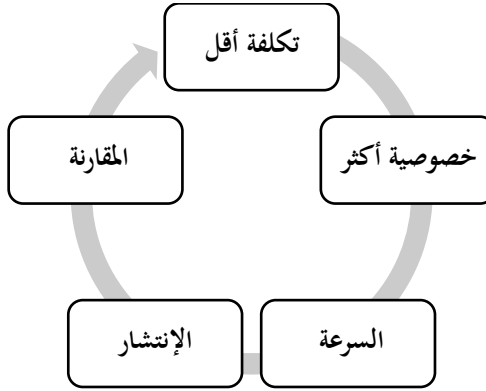
المصدر: (يخلف و العجاج، 2023، صفحة 103)

فحسب الشكل الموضح أعلاه فإن اللجوء إلى التكنولوجيا المالية يكون بنسبة كبيرة نظيرا للخدمات التي تقدمها والتي تمتاز بها دون غيرها فهي تقوم بمعالجة أسرع للمعاملات المالية وبتكلفة منخفضة وتوفرها على مدى أيام الأسبوع وطيلة اليوم بالإضافة إلى التحليلات المالية المتقدمة والوضوح والشفافية وهذا ما يزيد الثقة فيها، وكثرة استخدامها سوف يؤدي إلى تعزيز الشمول المالي.

3.2 أهداف التكنولوجيا المالية

يمكن تلخيص أهداف التكنولوجيا المالية في الشكل الموالي:

الشكل 2: أهداف التكنولوجيا المالية



المصدر: (كريم و حرجان، 2020، صفحة 129)

من خلال الشكل يتضح ما يلي: (كريم و حرجان، صفحة 129)

- **تكلفة أقل:** تسعى التكنولوجيا المالية إلى خفض التكلفة الحالية، وبالتالي يسمح لعدد أكبر من المستخدمين للوصول إلى الخدمات المالية وخاصة الشركات والأفراد غير المخدومين مصرفياً؛
- **خصوصية أكثر:** إذ أن خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية مصممة وفقاً لرغبات الزبائن الشخصية فكل مصرف له حاجات مختلفة عن حاجات المصارف الأخرى ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال عدد من القنوات؛
- **السرعة:** منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية تعتمد غالباً على التكنولوجيا التقنية لإنجاز الإجراءات والعمليات وهذا يعني توفير وتيرة أسرع للخدمات؛
- **الانتشار:** منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية ممكن أن تكون عابرة للحدود حيث يمكنها خدمة زبائن لا ينتمون لبقعة جغرافية واحدة؛
- **المقارنة:** إذ أن خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية تمكن الزبائن من المقارنة بين العديد من الشركات والمصارف من حيث الخدمة المالية والأسعار.

4.2 النظام البيئي للتكنولوجيا المالية

يتكون النظام البيئي للتكنولوجيا المالية الذي يقود هذا النمو المتسارع من المستهلكين، المؤسسات المالية، الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، المستثمرين المنظمين والمؤسسات التعليمية. ولقد أدى ظهور الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية التي أصبحت تقدم خدمات مالية كانت في السابق حكراً على المؤسسات المالية التقليدية، إلى تهديد حصتها السوقية وأصبح يشكل تحدياً لها، وهو ما دفع بهذه المؤسسات إلى الإسراع في الاعتماد على حلول التكنولوجيا المالية والتكيف معها واستغلال البنية التحتية الواسعة لها وكذا خبرتها التنظيمية. وفيما يلي نظرة عامة موجزة عن 9 تقنيات أساسية للتكنولوجيا المالية مجمعة في ثلاث فئات، جنباً إلى جنب مع أمثلة لمقدمي الخدمة. (عليوي و مزيان، 2022، صفحة 90).

الجدول 1 : نظرة عامة موجزة عن 9 تقنيات أساسية للتكنولوجيا المالية

وصفها	التقنيات المالية التسعة الأساسية	
التعلم الآلي عبارة عن تقنية يقوم فيها المستخدمون بتعليم الروبوتات للمساعدة في الأنشطة اليومية، على سبيل المثال تعليم الروبوتات لكشف العديد من الأنشطة التي تشير إلى غسيل الأموال أو الاحتيال.	الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence	تقنيات الأتمتة
تحليل البيانات الضخمة هو عملية قراءة وتحليل البيانات التي تمت كتابتها وتخزينها في خوادم (الإنترنت) وتتألف من كل نقرة لجميع المعاملات عبر الإنترنت.	تحليلات البيانات الضخمة Big Data Analytics	
يطبق مبادئ نظرية الكم لتطوير أجهزة كمبيوتر ذات قوة معالجة أكبر بشكل ملحوظ. يحل المشكلات المعقدة بشكل أكثر فاعلية من أجهزة الكمبيوتر التقليدية	الحوسبة الكمية Quantum Computing	
تقنية الدفع التي تدعم التنقل والتي تساعد أصحاب الحسابات المصرفية أو أصحاب حسابات التكنولوجيا المالية	الدفع عبر الهاتف المحمول Mobile Payment	تقنيات الوساطة والوصول

(على فتح حساباتهم الشخصية والوصول إليها والتعامل معها في أي مكان وزمان طالما أنهم متصلون بالخادم.		إلى الخدمات المالية
تتيح التكنولوجيا استغلال البيانات المصرفية مع تطبيق آخر تابع لجهة خارجية لتلبية حاجة العميل لمراقبة التدفق النقدي.	المصرفية المفتوحة Open Banking	
التكنولوجيا المستندة إلى الويب والتي تلعب دور الوسيط المالي.	التمويل النظير بالنظير P2P Finance	
يتكون من جميع البيانات غير القابلة للحذف، حول كل نشاط ضمن منصة واحدة تسمى سلسلة البيانات دفتر "الأستاذ"، ويتم توزيع دفتر الأستاذ على خادم ضخم عالميًا للتحقق المتبادل واللامركزية	تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزع (Blockchain)	تقنيات اللامركزية والأمن
نظام التخزين داخل الخادم يستخدم المستخدم أدوات (موقع ويب أو تطبيق) لاسترداد البيانات وتحميلها إلى النظام السحابي.	اعتماد السحابة Cloud Adoption	
تكنولوجيا لحماية جميع البيانات المجمعة والمتداولة وخصوصية جميع المستخدمين وأصحاب المصلحة.	الأمن السيبراني Cybersecurity	

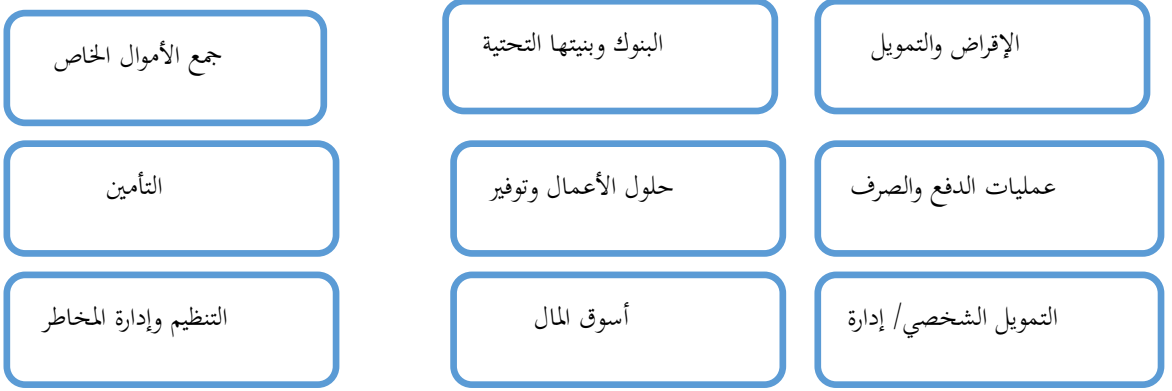
المصدر: (عليوي و مزيان، مرجع سابق، صفحة 90)

5. مجالات التكنولوجيا المالية

مجالات التكنولوجيا المالية الأكثر انتشارا في أغلب دول العالم والمستعملة على نطاق واسع نلخصها

في الشكل التالي:

الشكل 3: نظرة عامة على أهم توجهات الفنتك في تسع مجالات رئيسية في قطاع الخدمات المالية



المصدر: (محاجبة و بريش، 2022، صفحة 96)

يتبين من خلال الشكل أعلاه أن التكنولوجيا المالية توسعت مجالاتها وشملت أغلب مجالات المالية التقليدية، وظهرت مجالات أخرى جديدة متميزة بسهولة وسرعتها والفعالية في تنفيذ العمل المالي، مساهمة بذلك في تطور القطاع المالي بسرعة وفق مختلف مراحلها من خلال منتجات ذات حلول ابتكارية باستخدام تحليل البيانات الضخمة وانتزعت الأشياء والذكاء الاصطناعي والبلوكتشين وعديد التقنيات الأخرى، حيث تولدت منتجات وفق الطلب من خلال المنصات الرقمية و تستفيد التقنيات المالية من المنصات الرقمية التي تشكل دوائر التمويل المباشر (السوق الرقمية التي يمكن للمستخدمين الوصول إليها كمقترضين أو مقرضين، نتيجة هذا أصبحت عملية الدفع أسرع وأكثر أماناً وسهولة، وحلت تطبيقات المحفظة الإلكترونية على الهاتف المحمول مكان النقود الورقية، فيما تتيح الشركات التي تتولى عمليات الدفع للأفراد بإرسال الأموال.

3. عموميات حول الشمول المالي

يستخدم العديد من الباحثين في الآونة الأخيرة مصطلح الشمول المالي والذي يعتبر من المواضيع الحديثة، حيث أصبحت هدفا رئيسيا للبنوك والمؤسسات المالية التي تسعى إلى توسيع نطاقه وتمكين من الوصول والاستخدام الكافي للمنتجات المالية لجميع الشرائح والبحث عن سبل تعزيزه.

1.3 مفهوم الشمول المالي

لاقى مصطلح الشمول المالي اهتماما كبيرا من قبل المؤسسات الدولية ومن قبل المختصين الماليين على حد سواء، مما أدى إلى ظهور عدة مفاهيم له تصب مجملها في إطار واحد، ومن المفاهيم التي أطلقت على مصطلح الشمول المالي نجد ما يلي:

- يقصد بالشمول المالي إتاحة وتوسيع قاعدة الخدمات المالية الرسمية لمختلف فئات المجتمع بما في ذلك المعاملات البنكية بأسعار مقبولة وبطريقة عادلة تتميز بالشفافية. (سعدان، 2018، صفحة 747)

- كما يقصد بالشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المفيدة والميسورة التكلفة التي تلبي احتياجاتهم (المعاملات، المدفوعات، المدخرات، الائتمان والتأمين) المقدمة بطريقة مسؤولة ومستدامة. (Rakhrour & Bemilles, 2021, p. 301)

- وعرفه البنك الدولي (WB) في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان "تقرير التنمية المالية العالمي **Global Financial Développement Report** على أنه: "نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية". (شني و لخضر، 2019، صفحة 106)

- وعرفت مجموعة العشرين **G20** ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه: "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة" (غريب و دريد، 2021، صفحة 181)

ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص أن الشمول المالي مصطلح يشير إلى إتاحة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع سواء كانت مؤسسات أم أفراد، والعمل على تمكين هؤلاء من استخدام تلك

الخدمات، والوصول إلى تقديم الخدمات المالية بجودة مناسبة وبأسعار معقولة وذلك من خلال القنوات المالية الرسمية.

2.3 أهمية الشمول المالي

يمكن إبراز أهمية الشمول المالي للأسر والمؤسسات في الجدول الموالي:

الجدول 2: أهمية الخدمات المالية للأسر والمؤسسات

المشاريع الصغيرة والمتوسطة	الأفراد والمؤسسات الصغيرة	
- تمويل رأس المال العامل والاستثمار من المؤسسات المالية أو من خلال سلسلة التوريد.	- تجانس الاستهلاك. - الاستثمار في التنمية البشرية (الصحة والتعليم وغيرها).	الائتمان
- المدخرات (الأرباح المحتجزة) كمصدر أساسي للتمويل.	- احتياط لمواجهة حالات الشدائد. - تمويل ذاتي منخفض المخاطر.	الادخار
- تقليل مخاطر النشاط التجاري.	- أداة لإدارة المخاطر ومواجهة الصدمات.	التأمين
- معاملات أكثر فعالية ومنخفضة التكلفة وأمنة.	- بدائل آمنة ومنخفضة التكلفة للآليات غير الرسمية والنقد.	الدفع

المصدر: (شكرين، 2021، صفحة 221)

3.3 أهداف الشمول المالي

يمكن تبين أهداف الشمول المالي في الجدول التالي:

الجدول 3: أهداف الشمول المالي

أهداف الشمول المالي		
1- الاستقرار المالي من خلال: - قاعدة بيانات متنوعة ومستقرة. - الحد من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. - تعزيز الاستقرار الاجتماعي. - تحمل الصدمات والاختلالات المالية.	2- النزاهة والسلامة من خلال: - مكافحة غسل الأموال. - مكافحة تمويل الإرهاب. - السيطرة على إساءة استخدام النظام المالي.	3- الحماية المالية للعملاء من خلال: - التثقيف المالي للعملاء الأكثر فقرا. - تنظيم صياغة العقود والبنود والشروط ومعدلات الفائدة السنوية والغرامات. - حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة وبسهولة ويسر.

المصدر: (فراح و العزيز، 2021، صفحة 650)

4.3 مؤشرات قياس الشمول المالي

الجدول الموالي يلخص كافة مؤشرات قياس الأبعاد الأساسية للشمول المالي:

الجدول 4: مؤشرات قياس الأبعاد الأساسية للشمول المالي

المؤشرات	الأبعاد
-عدد نقاط الوصول إلى الخدمات. -حسابات النقود الإلكترونية. -مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.	الوصول إلى الخدمات المالية
-البالغين الذين لديهم تعامل مصرفي. -البالغين الذين لديهم حساب ائتمان منتظم. البالغين حملة وثائق التأمين. -عدد معاملات الدفع غير النقدية. -عدد معاملات الدفع عبر الهاتف. -ارتفاع وتيرة استخدام الحسابات المصرفية. -المحتفظين بحساب بنكي.	استخدام الخدمات المالية

-التحويلات. -الشركات التي لديها حسابات رسمية مالية. -الشركات التي لديها قروض قائمة أو خطوط ائتمان لدى مؤسسات نظامية.	
-المعرفة المالية. -السلوك المالي. -متطلبات الشفافية. -حل النزاعات. -تكاليف استخدام الخدمات المالية. -العوائق الائتمانية.	جودة الخدمات المالية

المصدر: (زيري، 2022، صفحة 47)

5.3 متطلبات تعزيز الشمول المالي

تقع على البنك المركزي مسؤولية صياغة إستراتيجية لتعزيز الشمول المالي باعتباره المشرف على أعمال البنوك والمؤسسات المالية فالبنك المركزي هو الذي يمنح الترخيص والاعتماد وهو الذي يتابع كل تطورات القطاع المالي ويحرص على سلامته واستقراره، ومن بين متطلبات تعزيز الشمول المالي في نجد: (طرشي، أنساعد، و عبدو، 2019، الصفحات 129-134)

- **تطوير البنية التحتية المالية:** لقد حظيت خدمات الوساطة المالية باهتمام الفكر الاقتصادي، وتعددت وجهات النظر حول مدى أهمية ومساهمة خدمات الوساطة في إحداث النمو الاقتصادي.

- **التثقيف المالي:** تعرّف الثقافة المالية بأنها الإلمام بالمفاهيم المالية الأساسية والقدرة على استخدام المهارات والمعرفة لإدارة الموارد المالية بفعالية واتخاذ قرارات مالية سليمة لتحقيق الأمن والرفاهية المالية. كما تشير إلى التطوير المستمر للكفاءة المالية لمواكبة التغيرات الاقتصادية والشخصية. وتعتبر الثقافة المالية خطوة أساسية نحو تحقيق الشمول المالي، وهي إجراء مهم لضمان سلوكيات القطاع المالي السليمة.

- اعتماد التكنولوجيا الحديثة في التعاملات المالية: ويشمل ذلك المعاملات المالية بين المؤسسات المالية والأفراد والشركات التجارية والحكومية ومن أجل الربحية تحاول المنظمات المصرفية كالمؤسسات الأخرى السيطرة على التكاليف وخفض المصروفات التشغيلية متخذة من التكنولوجيا والابتكار أدواتها لتحقيق ذلك، حيث يستطيع الزبون انطلاقاً من حاسوبه الشخصي الذي ربطه بحواسيب المصرف القيام بمختلف العمليات المصرفية".

- الحكومة الالكترونية: يوجد اليوم شبه إجماع حول الدور المحوري الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي وتعد الحكومة الالكترونية إحدى المنصات المعاصرة الهامة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التنموية، ومن المتفق عليه أن انتشار الحكومة الالكترونية لدعم الحكومة الرشيدة ضروري لبناء مؤسسات فعالة ومسؤولة على جميع المستويات.

- تحسين بيئة ممارسة الأعمال: يكشف مؤشر ممارسة الأعمال عن قدرة الأفراد أو الشركات على إنشاء مشاريع استثمارية بناءً على التسهيلات المقدمة وحجم المعوقات البيروقراطية. ويرتبط هذا المؤشر بالشمول المالي، حيث كلما تحسنت بيئة الأعمال، زاد الشمول المالي، خاصة للمشروعات الصغيرة التي تستهدف الفقراء. كما يوجد ارتباط سلبى بين الشمول المالي والقيود على إنفاذ العقود وحقوق الملكية، وارتفاع تكلفة بدء التشغيل، وعدم فعالية نظم الإعسار.

4. دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي وجذب العملاء

لم تعد الخدمات المالية التقليدية عاملاً جاذباً للأفراد، فقد سهلت التكنولوجيا الأمر كثيراً خاصة في تطوير الخدمات المصرفية وتعزيز آليات جذب العملاء للمؤسسات المالية.

1.4 شمول الخدمات المالية المصرفية الحديثة: تعتبر الخدمات المالية منتجات مالية غير مادية تقوم البنوك والمؤسسات المالية بتقديمها للعملاء حسب الطلب، وعادة ترتبط هذه المنتجات المالية بالوظائف الرئيسية للبنوك المتمثلة في الإيداع والائتمان وخدمات الاستثمار. وللاستفادة من هذه الخدمات على العميل التنقل إلى المؤسسة المالية وتقديم ملف كامل، إلا أن دمج التكنولوجيا الحديثة في المعاملات المالية حولتها

إلى خدمات مالية رقمية (Digital financial services (DFS)، حيث يعرفها البنك الدولي على أنها " تلك الخدمات المالية التي تعتمد على التقنيات الرقمية لتسليمها واستخدامها من قبل "المستهلكين". وتسهم التكنولوجيا المالية بأدواتها في تسهيل تقديم الخدمات المالية وإيصالها للعملاء من خلال إدخال الابتكارات خاصة في وسائل الدفع الإلكتروني مثل أنظمة تحويل الأموال وأنظمة الدفع عن طريق بطاقات الائتمان وأجهزة الصرف والموزعات الآلية.

2.4 دور التكنولوجيا المالية في جذب العملاء: تتمحور علاقة العملاء بالشركات حول عدة مفاهيم منها رحلة العميل (Customer Journey) والتي تعني تعامل وتفاعل العملاء مع واحد أو أكثر من مقدمي الخدمات لتحقيق هدف معين وتجربة العميل (Customer Experience) والتي تشير إلى تصور العميل نفسه، وإلى جميع الجوانب التي تعرض لها عند التفاعل افتراضيا أو زيارة شركة ما، فهي لا تتعلق فقط بالعملاء الذين يرغبون في شراء منتج ولكنها تتعلق أيضا بالجو داخل وخارج الشركة وبآراء العملاء الآخرين. وتتنافس الشركات على من يقدم أفضل تجربة رقمية للعملاء توازيا مع أفضل منتج أو خدمة. ويقوم العملاء أيضا بقياس جودة تجاربهم بناء على المدة التي يستغرقها إكمال الطلب والحصول على منتجهم المشحون أو الخدمة المكتملة، يعرف هذا التحول في تحديد الأولويات من جودة المنتج والخدمة إلى جودة التجربة الرقمية بالتحول الرقمي المدعوم بالتكنولوجيا المالية، فالشركات التي لا تنتقل إلى نموذج أعمال يركز على العملاء، أو تفشل ببساطة في تحويل هيكلها رقميا ستواجه بالتأكيد صعوبة في مجاراة المنافسين ومواصلة الوجود. (قلمام و مزيان، 2023، صفحة 364)

5. التكنولوجيا المالية والشمول المالي في المصارف الإسلامية العربية

1.5 تحليل واقع الشمول المالي في المصارف الإسلامية العربية

ازداد عمل المصارف الإسلامية في الدول العربية، حيث ارتفعت الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى 1,509 مليار دولار في 2017، بمعدل نمو سنوي بلغ 12 بالمئة، ما يعكس أهمية استغلال الصيرفة الإسلامية في تعزيز توفير الخدمات المالية لجميع الفئات. ويبلغ متوسط الدول العربية في مؤشر استخدام

الحسابات البنكية للبالغين 12 بالمئة. للإشارة تحسنت مؤشرات الشمول المالي على مستوى الدول النامية من 2014 إلى 2021، حيث ازدادت نسبة البالغين الذين يسددون مدفوعات رقمية أو يستلمونها إلى 57 بالمئة، وأما في البلدان مرتفعة الدخل فإن النسبة تكاد تكون شاملة. أما على مستوى الدول العربية فإن 72 بالمئة من البالغين لا تتوفر لهم الخدمات المالية الرسمية، و 5 بالمئة من البالغين بدون اعتبار دول مجلس التعاون الخليجي تلجأ إلى الاقتراض من القنوات الرسمية.

الجدول 5: ترتيب الدول العربية حسب المؤشرات الجزئية للشمول المالي

ترتيب الدول حسب نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية	ترتيب الدول حسب: النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية	ترتيب الدول حسب: النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهرا الماضية من مؤسسة مالية رسمية	
1	2	3	الإمارات العربية المتحدة
2	1	1	البحرين
3	3	4	الكويت
4	5	6	المملكة العربية السعودية
5	6	13	الجزائر
6	4	2	لبنان
7	8	7	تونس
8	12	5	الأردن
9	10	10	فلسطين
10	7	8	موريتانيا
11	9	11	السودان
12	11	9	مصر
13	13	12	العراق
14	14	14	اليمن

المصدر: (جلطية، 2024، الصفحات 195-196)

الملاحظ من بيانات الجدول أعلاه أن أحسن الدول أداءً ضمن مؤشرات الشمول المالي هي أحسن الدول من حيث البنية التحتية في الاتصالات والفروع البنكية. وأما الدول العربية الأقل أداءً هي الدول التي مرت بحالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني.

ومن أجل تعزيز الشمول المالي اعتمدت الدول العربية مجموعة من الإجراءات الهامة والتي تخص المصارف الإسلامية نلخصها في: (فايزة. شاقورجلطية، الصفحات 195-196)

- تأسيس صندوق الوقف في البحرين الذي يهدف إلى تمويل البحوث والتدريب وإنشاء شركات التكافل وشركات استثمار إسلامية وشركات تمويل متناهي الصغر، كما أسست المملكة صندوق تمكين لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- في تونس يعمل قانون عدد 48 لسنة 2016 على تنظيم الصيرفة الإسلامية وإمكانية تقديم نوافذ لخدمات التمويل الإسلامي كما يقترح خفض العمولات على الخدمات التي تستهدف الشرائح المتكونة من محدودى الدخل والذي لم يتسن لهم الإدماج في الدورة الاقتصادية.
- في عمان ألزم البنك المركزي العماني النوافذ الإسلامية على تخصيص نسبة لا تقل عن 5 بالمئة من محفظتها التمويلية لتمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تخفيض متطلبات الضمانات وتكلفة الإقراض وتوسيع خدمات الهاتف المحمول.
- في السعودية تحرص السلطات على تطوير الخدمات المالية الإسلامية منذ عقود من خلال إطلاق برامج التدريب المتخصصة، إضافة إلى دعم التمويل المقدم للمصارف الإسلامية من قبل مؤسسة النقد العربي السعودية. أما في العراق والكويت فان البنوك المركزية قد وضعت خططاً إستراتيجية للفترات من 2016-2020 لتعزيز الخدمات المالية الإسلامية وتمويل المؤسسات الصغيرة وأيضاً الاستفادة من مبالغ صناديق الزكاة.

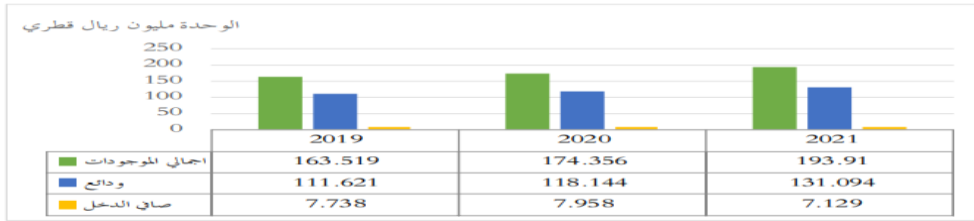
- كذلك الحال في باقي الدول العربية، ففي فلسطين وليبيا ولبنان والمغرب فإن نصوصها القانونية تنص صراحة على تطوير المنتجات والخدمات المالية الإسلامية، وكذلك العمل على زيادة وعي ومعرفة الأفراد بمختلف الخدمات المالية التي تقدمها هذه البنوك.

2.5 تطبيقات التكنولوجيا المالية في بنك قطر الإسلامي في ظل جائحة كورونا

1.2.5 نبذة عن البنك:

تأسس مصرف قطر الإسلامي سنة 1982 كأول مؤسسة مالية إسلامية بقطر، ويعد من أكبر المصارف فيها حيث أنه يستحوذ على نسبة 40% من الحصة السوقية من سوق قطر المالي من الصيرفة الإسلامية والشكل أدناه يوضح التطورات المالية للمصرف خلال السنوات الأخيرة.

الشكل 4: التطورات المالية لبنك قطر الإسلامي (2019-2021)



المصدر: (داهينين و العرابي، 2022، صفحة 623)

2.2.5 الخدمات الرقمية المقدمة خلال الجائحة

لقد قدم بنك قطر الإسلامي عدة خدمات خلال هاته الجائحة هاته الخدمات مستندة على تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي توفر الجهد والوقت مع إمكانية ممارستها من المنزل حفاظا على التباعد واحتراما لإجراءات الحجر الصحي خلال فترة كوفيد ومن بين هاته الخدمات نسجل ما يلي: (داهينين و

العرابي، مرجع سابق، صفحة 623)

- تطوير البوابة الخدمات المصرفية عبر الأنترنت للشركات؛

- إطلاق خدمة الحساب الرقمي للعمال المنزليين هي خدمة لدعم جهود تحقيق الشمول المالي فهو يسمح للمتعاملين المنزليين بفتح حسابات رقمية وبدون رسوم؛
- إطلاق خدمة التحويل الرقمي المباشر للأموال؛
- خدمة محفظة mPay الرقمية؛
- حملة انجز معاملاتك من بيتك وأنت مطمئن؛
- إطلاق بطاقات ائتمان جديدة بتقنية الدفع دون لمس وجاءت هاته التقنية كاستجابة مباشرة لأعراض انتقال فيروس كورونا المستجد.

يبين الشكل 5 نسبة الرقمنة الكلية للخدمات البنك الموجهة للأفراد والشركات والتي أدرجها المصرف في تقريره حول الاستدامة المتعلقة بالرقمنة والابتكار:

الشكل 5 نسبة الرقمنة الكلية للخدمات بنك قطر الإسلامي

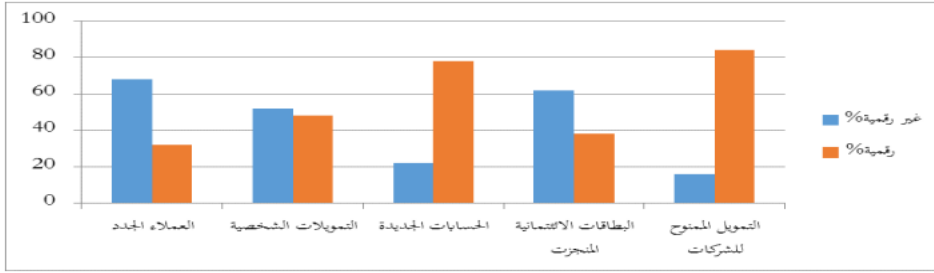


المصدر: (أحمد داهينين و العراي، صفحة 624)

3.2.5. مساهمة البنك في الشمول المالي عن طريق الرقمنة

لقد أثبتت الأرقام الإيجابية المسجلة في الخدمات المالية الرقمية خلال جائحة كورونا المتعلقة بتطبيق جوال المصرف وهو تطبيق يستهدف جمهور العملاء المتعاملين بالهواتف الذكية التي أصبحت مقياساً للانتشار وشموليته، حيث سجل التطبيق 1.5 مليون مستخدم شهرياً أي بنسبة زيادة بلغت 50% عن سنة 2019، وفيما يخص عمليات التحويلات المالية الرقمية فقد بلغت نسبة 90% من العمليات الرقمية عبر التطبيق الهاتف النقال. والشكل 6 يوضح نسب الخدمات الرقمية بالبنك.

الشكل 6: نسب الخدمات المالية الرقمية المقدمة في مصرف قطر الإسلامي خلال 2020



المصدر: (داهينين و العرابي، مرجع سابق، صفحة 624)

من الشكل أعلاه نلاحظ التطور الكبير لنسب الخدمات الرقمية على حساب الخدمات التقليدية (الغير رقمية) خلال سنة 2020، حيث سجل المصرف بالنسبة إلى تعداد العملاء الجدد ما نسبته 68% من العملاء عن طريق الوسائط الرقمية ونسبة 32% منهم عملاء جدد عن طريق الالتحاق المباشر بالفروع، كذلك بالنسبة إلى الحسابات الجديدة والتي تعتبر كمؤشر على نشاط المصرف فيما يخص جانب الشمول المالي حيث وصلت نسبة الحسابات الجديدة المسجلة رقمياً إلى 78% بينما نسبة الحسابات الجديدة التي فتحت على مستوى الفروع بصورة تقليدية وصلت إلى 22% فقط كذلك فيما يخص البطاقات الائتمانية المنجزة كانت نسبة الرقمية منها 38% وهي نسبة أقل من الطريقة التقليدية كونها خدمة جديدة و تحتاج إلى عمليات التوثيق و الثبوتية، بالنسبة إلى التمويلات الممنوحة للشركات توزعت بنسبة 84% عن طريق الخدمات الرقمية بينما نسبة 16% عن طريق الخدمات التقليدية.

كل هذه الأرقام المسجلة تثبت توجه المصرف للاعتماد على التكنولوجيا المالية الإسلامية لمزاولة أنشطته خلال الجائحة حفاظاً على دخله من جهة وحفاظاً على صحة العملاء من جهة أخرى عن طريق تجنبهم الانتقال خارج المنازل وخرق إجراءات الحجر والتباعد المطبقة للوقاية من جائحة كورونا.

6. خاتمة:

في ختام هذه الدراسة يتضح بأن التكنولوجيا المالية تمثل أحد المحاور الأساسية في تعزيز الشمول المالي في البنوك الإسلامية. فهي توفر فرصاً كبيرة للوصول إلى الخدمات المالية لمجموعة واسعة من الأفراد والفئات التي كانت في السابق محرومة من هذه الخدمات، سواء في المناطق الريفية أو الحضرية. من خلال حلول مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث تمكنت البنوك الإسلامية من تقديم خدمات مالية آمنة وشفافة، مما يعزز ثقة العملاء ويشجع على المشاركة في النظام المالي.

كما أن استخدام التكنولوجيا المالية في البنوك الإسلامية لا يقتصر على تقديم خدمات تقليدية، بل يتجاوز ذلك إلى تحسين التجربة المصرفية وتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق المالية العالمية. ومع التقدم المستمر في التكنولوجيا وظهور المزيد من الأدوات الرقمية المتوافقة مع الشريعة، فإن المستقبل يحمل إمكانيات هائلة لتحقيق مزيد من الشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة في مختلف المجتمعات.

نتائج الدراسة: لقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- تعتبر التكنولوجيا المالية (FinTech) أداة قوية وفعالة في تعزيز الشمول المالي، وخاصة في البلدان النامية، حيث تساهم في توفير حلول مالية مبتكرة تمكن الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية بسهولة.
- توفر التكنولوجيا المالية خدمات مالية بتكاليف منخفضة مقارنة بالخدمات التقليدية، حيث يتمكن المستخدمون من إجراء المعاملات المالية بكفاءة أعلى وبتكاليف أقل.
- إن التقنيات الرقمية تساعد في تقليل الوقت والجهد المطلوبين لإجراء المعاملات المالية، مثل المدفوعات عبر الهاتف المحمول أو التمويل الرقمي.
- تسهم التكنولوجيا المالية في تمكين الفئات المهمشة مثل النساء، القرويين، أو الأشخاص ذوي الدخل المحدود من الحصول على الخدمات المالية الأساسية.

- لعبت التكنولوجيا المالية دورًا محوريًا في تعزيز الشمول المالي خلال الأزمات الاقتصادية أو الصحية، مثل جائحة كوفيد-19. فقد قدمت المنصات الرقمية حلولًا لتسهيل المدفوعات الإلكترونية والتحويلات المالية بسرعة وأمان، مما ساعد الأفراد والشركات على البقاء متصلين بالنظام المالي دون الحاجة للتعامل مع البنوك التقليدية.
- استطاع بنك قطر الإسلامي ابتكار خدمات مالية رقمية تركز على التكنولوجيا المالية الإسلامية ساهمت في تحقيق أرقام مشجعة مؤشرات الشمول المالي خلال جائحة كورونا.

توصيات الدراسة:

- في إطار هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها يمكن الخروج ببعض التوصيات التالية:
- يجب العمل على تعزيز التعليم المالي الرقمي لمستخدمي التكنولوجيا المالية، وخاصة الفئات المحرومة التي قد تكون تفتقر إلى المعرفة الأساسية حول كيفية استخدام التطبيقات والخدمات المالية الرقمية.
- تشجيع منصات التمويل الرقمي على تخصيص خدماتها للفئات المهمشة مثل النساء والشباب وأصحاب المشاريع الصغيرة، مع تقديم حلول مرنة تتناسب مع احتياجاتهم.
- توفير حملات توعية لتعريف الأفراد بكيفية استخدام التطبيقات المالية بشكل آمن وفعال، وتقديم دعم فني مستمر للمستخدمين.
- وجب على المؤسسات المالية الإسلامية عامة والمصارف الإسلامية خاصة اخذ زمام المبادرة للخروج بابتكارات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، عوض انتظار ماذا تطرح المؤسسات المالية التقليدية من ابتكارات و ثم محاولة طرح البديل الإسلامي لها؛
- وجب على الحكومات والمؤسسات المالية الإسلامية للدول العربية توفير مزيد من الدعم والمبادرات لرفع من نسب مؤشرات الشمول المالي بالوطن العربي؛

7. قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

- أحمد داهنين، مصطفى العرابي، (2022): التكنولوجيا المالية الإسلامية بوابة المصارف الإسلامية لتحقيق الشمول المالي والتكيف مع جائحة كورونا (دراسة تحليلية لبعض نماذج البنوك الإسلامية الخليجية)، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 10، العدد 3، الجزائر.
- آسيا سعدان (2018): واقع الشمول المالي في المغرب العربي -دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب-، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 03، الجزائر.
- إلهام حجربوة، عمر حميدات (2022): تقييم دعم شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية -دراسة حالة شركات التكنولوجيا المالية المصرية-، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 9، العدد 1، الجزائر.
- أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، (2021): شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كآلية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل فيروس كورونا - حالة الدول العربية-، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، الجزائر.
- سعدة قلمام. محمد توفيق مزيان، (2023): دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي وجذب العملاء، قراءة في مؤشرات الشمول المالي العالمية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 10، العدد 2، الجزائر.
- سمية بخلف . فاطمة الزهراء العجاج، (2023): استخدامات التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا و مدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجحت، المجلد 4، العدد 1، الجزائر.
- صورية شني، السعيد بن لخضر (2019): أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 04، العدد 01، الجزائر.
- الطاوس غريب، حنان دريد (2021): استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية - دراسة بعض التجارب العربية -، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 15، العدد 01، الجزائر.
- عبد الكريم عليوي. محمد توفيق مزيان، (2022): التكنولوجيا المالية الإسلامية ودورها في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 6، العدد 1، الجزائر.
- فائزة. شاقور جلطية (2024): دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في البنوك الإسلامية بالدول العربية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 8، العدد 2، الجزائر.

- محمد شكرين (2021): أزمة كوفيد 19، حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 12، العدد 01 (الخاص)، الجزائر.
- محمد طرشي، رضوان أنساعد، عمر عبدو (2019): متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 01، العدد 01، الجزائر.
- مصطفى سلام عبد الرضا حيدر محمد كريم، سنان عبد حرجان (2020): التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة استطلاعية لعينة من موظفي مصرفي بغداد التجاري والتجارة العراقي، مجلة جامعة جيهان أربيل للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 2.
- نسيمه محيوت (2023): تعزيز ثقافة التكنولوجيا المالية للقطاع المالي غير المصرفي كمسعى لتحقيق الشمول المالي - عرض تجربة مصر كنموذج من خلال قانون رقم 05 لسنة 2022 المتعلق بتنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 1، الجزائر.
- نصيرة محاجبية، رابح بريس (2022): استخدام تقنيات التكنولوجيا المالية في الصناعة المالية الإسلامية - دراسة حالة دول منظمة التعاون الإسلامي-، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 16، العدد 2، الجزائر.
- نورة زيري (2022): تحليل مؤشرات الشمول المالي **Findex** - دراسة مجموعة من الدول العربية-، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 6، العدد 2، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج - الجزائر.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Youcef Rakhrouf, Billél Bemilles (2021): **l'inclusion financière: un levier au service d'une croissance économique inclusive en Algérie, les cahiers du Mecas**, volume 17, numéro 01, Algérie, Mars.